الجمهورية التونسية

مجلس نواب الشعب

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول

مشروع قانون

يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم

بتاريخ 29 نوفمبر 2016 بين حكومة الجمهورية التونسية

والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار لتمويل مشروع

إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بالزارات بولاية قابس

(2017 / 13)

تاريخ إحالة المشروع على المجلس: 03 / 02 / 2017

الوثائق المرفقة بالمشروع:

* وثيقة شرح الأسباب،
* اتفاق القرض.

تاريخ انتهاء الأشغال: 12 / 04 / 2017

رئيس اللجنة: المنجي الرحوي

نائب رئيس اللجنة: سامي الفطناسي

مقرر اللجنة: شكيب بانـــــي

المقرر المساعد: الهادي بن ابراهم

المقرر المساعد: سامية حمودة عبو

نظـر اللجنـة

لجنة المالية والتخطيط والتنمية
تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 10 فيفري 2017
جلستي اللجنة: 06 و12 أفريل 2017 **القرار:** الموافقة بإجماع الحاضرين **تاريخ انتهاء الأشغال:** 12 أفريل 2017 **رئيس اللجنة :** المنجي الرحوي **المقرر:** شكيب باني

أوّلا . تقديم المشروع:

تم بتاريخ 29 نوفمبر 2016، إبرام اتفاقية قرض بين حكومة الجمهورية التونسية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار (KfW) بمبلغ قدره 82 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 196.8 م.د لتمويل مشروع إنجاز محطة لتحلية مياه البحر بالزارات بولاية قابس.

أهداف المشروع:

يهدف المشروع الذي تتولّى إنجازه الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، إلى الاستجابة للحاجيات المتزايدة لمتساكني المناطق المنتفعة (حوالي 1.145 مليون ساكن في أفق سنة 2035) بالجنوب التونسي (ولايات قابس ومدنين وتطاوين) من المياه الصالحة للشرب وتفادي النقص الحاد في الموارد المائية بالمناطق المذكورة من خلال استعمال تقنية تحلية مياه البحر وتخفيف الاستغلال المكثّف للمياه الجوفية.

مكونات المشروع:

تتمثّل مكونات المشروع في:

- إحداث محطة لتحلية مياه البحر بطاقة 50 ألف متر مكعب في اليوم قابلة للتوسعة إلى حدود 100 ألف متر مكعب في اليوم في أفق سنة 2027،
- جلب مياه البحر،
- تصريف مياه الرجيع في البحر،
- محطة لضخ مياه البحر بمعدل تدفق 5 آلاف متر مكعب بالساعة،
- 3 خزانات لتجميع المياه بطاقة استيعاب جملية تقدر بـ 15 ألف متر مكعب
- محطة لضخ المياه المحلاة،
- أنابيب تصريف المياه المحلاة نحو نقاط الربط (شبكة الضخ بـ "عرام" ومخزن المياه بـ "منارة") بشبكة التوزيع الموجودة بالمنطقة.

كلفة المشروع:

تقدر الكلفة الجملية للمشروع بحوالي 231,6 مليون دينار تونسي (96,5 م.أورو).

التمويـل:

- مساهمة الدولة التونسية بقيمة 14,5 مليون أورو لتغطية المبالغ المتعلقة بالأداء على القيمة المضافة والرسوم الجمركية،
- قرض من المؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار(KfW) بقيمة 82 مليون أورو وفق الشروط التالية:

  - ✓ الجهة المقترضة: الدولة التونسية،
  - ✓ نسبة الفائدة: نسبة فائدة ثابتة تقدر بـ 1,86 %،
  - ✓ عمولة التعهد: 0,25 % من المبلغ المتبقي للسحب،
  - ✓ فترة السداد: 15 سنة منها 5 سنوات إمهال.

وتسند المؤسسة هذا القرض من مواردها الخاصة أي خارج برنامج التعاون المالي الثنائي الذي توفّره الحكومة الألمانية سنويا. ويحضى القرض بضمان الحكومة الألمانية.

ثانيا . أعمال اللجنة:

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 06 أفريل 2017 للنظر في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بوثيقة شرح الأسباب ونص اتفاق القرض.

وخلال النقاش، ثمّن أغلب النواب هذا المشروع الذي يهدف أساسا إلى تدارك النّقص الحاد في الموارد المائية والاستجابة للحاجيات المتزايدة لمتساكني المناطق المعنية بالمشروع من المياه الصالحة للشرب من خلال استعمال تقنية تحلية مياه البحر مؤكدين على أهمية هذا المشروع خاصة وأن تونس استنفذت تقريبا كلّ الامكانيات المتاحة في مجال استغلال المياه التقليدية، موضحين أنه يتم العمل حاليا وفق برنامج متكامل لاستغلال المياه غير التقليدية ومن أهمها مياه البحر بما من شأنه أن يخفّف الاستعمال المكثف للمياه الجوفية.

من جهة أخرى، أكّد بعض النواب أن تونس تشهد تأخّر في استعمال واستغلال تقنية تحلية مياه البحر لتخفيف الضغط على المياه الجوفية وهو تأخير يُعزى أساسا إلى ارتفاع الكلفة في هذا المجال نتيجة عدم تطوّر البحوث والدراسات في الدول المتقدمة باعتبار وأن هذه الدول تمتلك ثروة هائلة من المياه التقليدية وليس بحاجة لتطوير البحوث في تحلية مياه البحر.

ورأى أحد النواب أنّ ارتفاع كلفة تحلية مياه البحر يعود أساسا إلى عدم تشجيع الدولة للبحث العلمي بصفة عامة وفي هذا المجال الحيوي بصفة خاصة.

وأفاد نائب أن التكنولوجيا المعتمدة في هذا المشروع لا تواكب التطوّر العلمي في المجال وهي مكلفة ومضرة بالبيئة نتيجة صرف مياه الرجيع في البحر، واستفسر عن عدم استعمال التقنيات الحديثة والطاقات المتجدّدة والتي تمكّن من التخفيض من الكلفة ولا تؤثر سلبا على البيئة.

وفي نفس السياق، أوضح نائب آخر أنّ القطاع الخاص في تونس أصبح حاليا مهتم بالاستثمار في مجال تحلية مياه البحر مبيّنا أنه يتم حاليا العمل على بعث مشروع لتحلية مياه البحر بجهة جرجيس يتم تشغيله بالطاقة الشمسية.

وعبّر عدد من النواب عن رغبتهم في استدعاء وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والرئيس المدير العام للشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه للإطلاع على استراتيجية تونس المستقبلية في مجال المياه غير التقليدية.

وبعد النقاش، استقرّ الرّأي على المصادقة على مشروع هذا القانون باعتبار أهميته وصبغته الاستعجالية وطرح الأسئلة حول استراتيجية تونس المستقبلية في مجال المياه غير التقليدية على وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري عند مناقشة مشروع هذا القانون في الجلسة العامة.

ثالثا . قرار اللجنة:

قررت لجنة المالية والتخطيط والتنمية الموافقة على مشروع هذا القانون بإجماع الحاضرين.

رئيس اللجنـة	**المقرر**
المنجي الرحوي	شكيب باني